

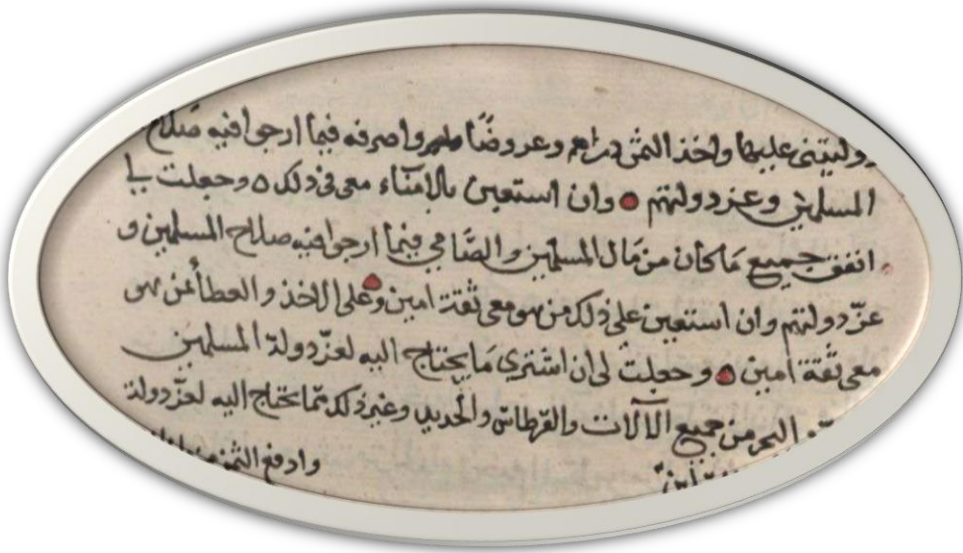
فصول من
الذاكرة الاقتصادية في عُمان
(١)

مُحِبُّونَ
الإصدار التاسع بعد المئة

مدخل إلى

الذاكرة الاقتصادية

في عُمان



بقلم:

سُلْطَانُ بْنُ مُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّيْبَانِي

سلسلة: فصول من الذاكرة الاقتصادية في عُمان
الحلقة الأولى
مدخل إلى الذاكرة الاقتصادية في عُمان

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الرقمية الأولى
صفر ١٤٤٧هـ / أغسطس (آب) ٢٠٢٥م

محبوب

محبوب للنشر الرقمي
مسقط / سلطنة عُمان
البريد الإلكتروني:
mahboub.pd@gmail.com

مدخل إلى
الذاكرة الاقتصادية
في عُمان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،
وعلى آله وصحبه ومن والاه

● تمهيد:

لا يمكن أن تَغيب الحياةُ الاقتصادية عن أي مجتمع، فالسعي نحو الرزق مطلبٌ بشري قديم متجدد، وإن اختلفت الوسائل والأدوات من زمن إلى آخر، ومن إقليم إلى إقليم. ومع تطور الحياة دعت الحاجة إلى تنظير العلوم لضبطها وتنظيمها، ونالت جوانبُ الاقتصاد قدرًا كبيرًا من تعاليم الشريعة الإسلامية التفصيلية الدقيقة؛ لمساسها المباشر بحياة عامة الناس، ثم تناوَلَهَا الفقهاء بالبحث المفرد، أو في ثنايا المطولات، وحفلت كتب النوازل بوفرة وافرة من المسائل الاقتصادية التي تعمّ بها البلوى، ويكثر تعامل الناس بها وسؤالهم عنها. واليوم صار (الاقتصاد) عِلْمًا مستقلًا معتبرًا، وله كليات ومؤسسات خاصة به، ونشأت أخبارٌ وتقارير دورية تعنى برصد مستجداته ومتغيراته.

وربما كانت المصادر العمانية - في الظاهر - لم تُعَنَ بدراسة علم الاقتصاد أو إفراده بالتصنيف، غير أن الشذرات المبعثرة هنا وهناك كفيّلة

بحفظ جوانب من الحياة الاقتصادية بعمان، وتأسيس (قاعدة بيانات) ترصد حضور الاقتصاد في الذاكرة العمانية، بشقّي أوعيتها، من مخطوطات ومطبوعات ووثائق وخرائط وتحف ومسكوكات.

• **حقول الذاكرة الاقتصادية العمانية:**

طُرُق هذا المشروع الاستقرائي يتأتى من باين: الأول: جمع النصوص الاقتصادية المبعثرة، جمعًا بَحَثًا دون تحليل. والثاني: تحليل مداخل الاقتصاد ودراستها - ولو دراسة تقتصر على التعريف للقارئ غير المختص -. ولا شك أن الباب الأول مدخلٌ إلى الثاني، أو قُلْ - على الأقل - لا يتحصل التصور الأشمل للثاني دُونَ طرق الأول. وعلى كليهما لا بُدَّ - بادِي الرأي - من ضبط رؤوس موضوعات يدور حولها البحث، وتكون أشبه بمداخل موسوعية، ليسهل ترتيبها ترتيباً ألفبائياً، ويتيسر - بالتبعية - وصول القارئ إلى ما يبتغيه منها من أقصر طريق^(١).

ولو وزعنا رؤوس الموضوعات هذه على عناصر الذاكرة العمانية التي أسقطناها على دراسات سابقة لكانت - في رأيي - وافية كافية لتغطية جميع مظاهر الاقتصاد في الذاكرة العمانية.

^(١) يمكن الاستفادة في هذا الجانب من المشروع الرائد الذي أنجزته مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي في عمّان بالملكة الأردنية الهاشمية، تحت عنوان: «الجامع لنصوص الاقتصاد الإسلامي»، وأصدرت منه عدة مجلدات، كان أولها: سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. وفيه تصدير مهم بقلم الدكتور: عبد العزيز الدوري؛ عن «الفهارس التحليلية؛ أهميتها وقيمتها، مع إشارة خاصة إلى الاقتصاد الإسلامي».

١. ذاكرة الأحداث والظواهر:

الحَدَثُ هو المحور الأساس الذي يدور حوله التاريخ، والمكوّن الرئيس له. وتتفاوت الأحداث في الذكر والخمول حسب تفاوتها في الأهمية، فمن الأحداث ما لا يعدو أن يكون من يوميات حياة الناس العامة، ومنها ما يرقى ليصبح حدثاً مهما يؤرخ الناس به.

أما الظواهر فالفرق بينها وبين الأحداث أن الظاهرة حَدَثٌ متكرر يُمكنُ رَصْدُهُ ومراقبته عبر الأزمنة. فالظواهر أحداثٌ يمارسها جموعٌ من البشر وتَسُوْدُ فيهم مُدَّةٌ من الزمن. والتاريخ يعترّيه نوعٌ من الجمود إن لم تُدَوَّنْ فيه مثل هذه الظواهر، لأنها تمثل حَرَكيَّةَ المجتمع وتعكس واقعا يعيشه الناس. والظاهرة - كما هو واضح - لها امتداد زمني طويل، لذلك يستدعي رصدها استقراءً واسعاً للتراث والتاريخ حتى نطمئن إلى صحة إثباتها.

وتتنوع الظواهر بين ظواهر طبيعية (كظاهرة الجوائح التي أَلَمَّتْ ببعض بلدان عمان في الأزمنة السالفة، وجعلت الفقهاء يمتنعون عن الكتابة فيها ردحاً من الزمن)، وظواهر ثقافية (كظاهرة الشعر التعليمي عند العمانيين في عامة الفنون) وظواهر اقتصادية (كظاهرة الرخاء الاقتصادي في بعض الأزمنة) وظواهر اجتماعية وغيرها، وقد تتداخل في موضوعها وتداعياتها بين عدة جوانب.

فحقل الأحداث يتناول ما جرى تقييده من يوميات حياة الناس الاقتصادية، وحقل الظواهر يختلف عن سابقه من حيث إن الظاهرة حدث متكرر، فنجد الناس يرصدونها في أزمنة متباعدة، كالقحط، والمحل، والمجاعة، وغلاء الأسعار، ومقادير المهور^(٢).

ومن الظواهر الجديرة بالدراسة في ذاكرة الاقتصاد العماني: ظاهرة الهجرة من عمان وإليها، فكثير من عواملها راجعٌ إلى الجانب الاقتصادي؛ باعتبارها بيئة جاذبة أيام الرخاء والاستقرار، وبيئة طاردة أيام الشدة والاضطراب.

(٢) مقادير المهور في التراث العماني موضوعٌ جديرٌ بالاستقراء والبحث، وفيه ثمرات عديدة، منها: ثمرة البحث الفقهي والقضائي، والذاكرة الاقتصادية في عمان، وأنواع العملات والمكايل والمقاييس المستعملة، والملابس والثياب، ومتاع البيت وآنيته... إلى آخره. ونقلتُ في الجزء الأول من كتابي (أمالِي التراث) تقييدَ صدَاقٍ مدوّنًا صَدَرَ مخطوط الضياء (رقم ١٠٠٨ في دار المخطوطات العمانية)؛ ونصّه: «معرفة ما تزوّج عليه راشدٌ بن سليمان بن خليل لجليلة بنت محمد بن خليل: تزوّجها [بـ] عَشْرَةَ مِثْقَالِ، ومئة وعشرين نخلة، مع شُرْبِها من الماء، جِوَارَ صداقات وادي السَحْتِ [ن]، والمُتَزَوِّجُ له والدُّه سليمان بن خليل بحق الوكالة. وكانت هذه الشهادة عَشِيَّ [ليلة الاثنين] لاثنتي عَشْرَةَ [ليلة] إن بقيت من شهر جمادى الآخرة سنة سبع وثمان مئة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. شهد بذلك: محمد بن عبد الله بن صالح. شهد بذلك: بغسان بن خنبش [الخنبشي؟]. شهد بذلك: ناصر بن سعيد بن أبي راشد. شهد بذلك شوال بن سليمان. شهد خنبش بن سعيد. وكتب خطه بيده وعن الشهود ناصر بيده». وجمع أمثاله سيفيد في صحة الاستقراء ونتائجه. انظر: أمالِي التراث؛ نظرات نقدية وقراءات في جديد التراث العماني مخطوطه ومطبوعه - الجزء الأول؛ بقلم: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني. ط ١: ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م. ذاكرة عُمان - مسقط / سلطنة عُمان.

٢. ذاكرة الأعلام:

الأعلام هم صانعو الأحداث، والفاعل الرئيس في تحريك مجرياتها. وهم - بلا ريب - يتفاوتون في تأثيرهم محليا وإقليميا. ويدخل تحت حقل الأعلام كل من له شأن يُذكر به؛ كالعلماء والأدباء والساسة والقادة وأصحاب الحرف، كما يشتمل الحقل أيضا على أعلام غير عمانيين كان لهم أثر في الساحة العمانية.

وحقل الأعلام في الجانب الاقتصادي يتناول كل من كانت له يدٌ في تحريك دفة الاقتصاد، كأعلام الواقفين، ووكلاء الأوقاف، ووكلاء بيت المال، وأصحاب الحرف والصنائع، ومشهوري التجار، والمستشارين الماليين، والمحاسبين على الأسواق، بل حتى اللصوص وقطاع الطرق؛ لأثرهم الكبير في زعزعة الاقتصاد، وغياب الأمن؛ الذي هو محرك رئيس لعجلة النمو الاقتصادي.

ولا نُغفلُ أعلام النساء في هذا الجانب، مثل «ميثا» أو «ميثاء» التي يُنسب إليها الفلج المشهور في بهلا، وكالسيدة المحسنة خولة بنت حمود البوسعيدية صاحبة الأوقاف الجليلة، وفي زمانها السيدة المحسنة ثريا بنت محمد بن عزان البوسعيدية.

٣. ذاكرة الزمان:

يعتمد هذا الحقل بشكل كبير على الخط الزمني لتسلسل الأحداث، أو ما تعارف عليه الأقدمون باسم (الحوليات) أو (التاريخ الحولي)، وهو

منهج التأريخ القائم على ترتيب السنين وتواليها. وينطلق من الزمان باعتباره وعاء لما يجري فيه، وتُشكل بياناته سجلاً توثيقياً مرجعياً.

وحقل الأزمنة في جانب الاقتصاد يُراد به ما كان من مظاهر الاقتصاد مرتبطاً بزمان محدد، كسنوات الجفاف، وزمان الغوص، وزمان الغلاء، وأيام الرخاء، وأوقات الأزمات المالية. ويدخل فيه: دراسة زمان دولة بعينها، أو حاكم أو وال، ورصد مظاهر الاقتصاد فيه سلبيًا وإيجاباً^(٣).

وجمعُ الإشارات المتفرقة حول ذاكرة الزمان من شأنها أن تقدم تسلسلاً دقيقاً للتاريخ، وربطاً بين الأحداث المتناثرة، والأعلام المتعاصرين. ومنها تتجلى حقيقة مبدأ الاطراد وعكسه، كدراسة فرضية ضيق المعيشة في ظل وجود المحتل الغازي. كما نستطيع استكشاف مدى التأثير الداخلي بالأحداث الخارجية المتزامنة، كدراسة تأثير الحربين العالميتين في المحيط العماني.

^(٣) انظر مثلاً: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟! بقلم: سلطان بن مُبارك بن حَمَد الشَّيْبَانِي. سلسلة: ذاكرة القرن الثاني للهجرة في عُمان (الحلقة الأولى). الطبعة الرقمية الأولى: شوال ١٤٤٥ هـ/ مايو (أيار) ٢٠٢٤ م. محبوب للنشر الرقمي - مسقط / سلطنة عُمان. ٣٠ صفحة. وهو مقال يدرس نصّاً وثقّ أحداث قصة وقعت في الثلث الأول من القرن الهجري الثاني، لما أرسل الأمويون عاملاً لهم على عُمان، فمكث بها زمناً غير طويل، ثم عُزل، فعاد إلى العراق محمّلاً بالمال الوفير، وقد ارتاش من خيرات عُمان، فسُئِل: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟! فادّعى السلامة من الإثم، والغنيمة من البرّ، ثم حُوكم وأقيمت عليه البيّنة. وقد وقعت هذه الحادثة زمن الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك أو الوليد بن يزيد، وكان المسؤول المباشر عن عامل عُمان يوسف بن عمر الثقفي.

٤. ذاكرة المكان:

المكان هو البقعة التي تؤثر فيمن يعيش عليها، وتتأثر بمن يعيش فيها، سواء اتسعت أو ضاقت. فيندرج تحت حقل المكان: الإقليم الواسع الذي تنتمي إليه عُمان، ثم النفوذ الحضاري والامتداد التاريخي لها في بعض العصور، ثم العواصم العمانية عبر التاريخ، ثم الحواضر العمانية الكبيرة والصغيرة، إلى أن نصل إلى تفاصيل الأمكنة من معالم ومشاهد، كالأودية، والأفلاج، والجبال، والقلاع، والحصون، والمساجد، والمدارس، والبيوت، والأسواق. ويدخل في هذا الحقل: الطرق الموصلة بين الأماكن، والمسالك والمسارات البرية والبحرية، ولا شك أن الاقتصاد حاصر في معظم هذه العناصر.

فُعُمان - المكان بشكل عام - كانت مضرب مثل في الرخاء عبر عصور متعاقبة، وامتازت بعض حواضرها بقوتها الاقتصادية، كصحار في القرون الخمسة الأولى، وهرمز من القرن السابع إلى العاشر، وظفار في بعض العصور، ثم انقلبت الحال مع بداية التدخل الأوروبي في المنطقة، فسحبت زنجبار البساط من عُمان، وشهدت حواضر عُمان هجرات جماعية إلى الشرق الإفريقي. ولما قسمت بريطانيا عُمان إلى شطرين، فرضت على الشطر الإفريقي دفع معونة مالية سنوية إلى عُمان، عُرفت بمعونة زنجبار، واقتضت سياستها الماكرة تجفيف منابع الاقتصاد عند العمانيين في كل اتفاقية بدعوى الحماية والشراكة.

٥. ذاكرة المصطلحات والمفاهيم:

يعاني المشتغلون بالتراث العماني نقصاً ملحوظاً في هذا الجانب، إذ تكثر الاصطلاحات المتداولة على ألسن الفقهاء خاصة، والمؤلفين بصورة عامة. والاهتداء إلى تفسيرها ليس بالأمر الهين، فهو محتاجٌ إلى استقراءٍ واسع، أو تَلَقُّ شفهي من شيوخٍ مجرّبين. ومن المؤسف أن العمانيين لم ينصرف أحدٌ منهم إلى التأليف في هذا المجال، لذا كان العمل على ذاكرة المصطلحات والمفاهيم من الصعوبة بمكان.

والفرق بين المفهوم والمصطلح أن المفهوم فكرةٌ ذهنية أو صورة عقلية لشيءٍ ما، تَكَوَّنَتْ عنه من استقراءٍ واسع. أما المصطلح فهو اللفظ الذي يتفق عليه أهلُ تخصُّصٍ ما في الدلالة على مفهومٍ معين. وواضحٌ من هذا الفرق أن الإحالة إلى مداخل المصطلحات تكون أكثر دِقَّةً وانضباطاً، لأنها ألفاظٌ متفق عليها، في حين تختلف التعبيرات عن المفاهيم من كاتب إلى آخر. وهذا الحقل مفيد في معرفة الاصطلاح العماني الخالص، والاصطلاحات الواردة إلى المحيط العماني من خارجه.

وحقل المفاهيم والمصطلحات يُلْمُ بما يتداوله العلماء في مصنفتهم مما يخص الاقتصاد، وفيه بعض ما اختص به الإقليم العماني منذ القديم،

كالطناء، والتبسيل، وصناعات مشتقات النخيل، وبعض أنواع المقاييس والمكاييل والموازين والعملات^(٤).

^(٤) المقاييس والمكاييل والموازين في التراث العُماني مفتقرة إلى بحث مستقل واستقراء واسع، والتراث غاصٌّ بها دون تفسير واضح لها أو تقدير، ولا تخلو كتب الجوابات والنوازل العمانية من شروح عارضة لبعض الفقهاء، ولا أعلم أحدًا من علمائنا السابقين أفردها بكتاب أو رسالة. وللشيخ محمد بن شامس البطاشي (ت ١٤٢٠هـ) شرحٌ مختصر لـ (مصطلحات العملات والأوزان والمكاييل والمسافات) ألحقه ولده الشيخ حارث بن محمد البطاشي بتحقيقه لكتاب: تمهيد قواعد الإيمان (ط ١: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م. مكتبة الشيخ محمد بن شامس البطاشي / سلطنة عمان. مج ١٤ / ص ٣٥٥). ويمكن الاستفادة من مؤلفات أخرى ودراسات في هذا الباب للاستضاءة بها؛ مثل: الأوزان والأكيال الشرعية؛ تأليف: أبي العباس أحمد بن علي المقرئ (ت ٨٤٥هـ). تحقيق: سلطان بن هليل المسمار. ط ١: ١٤٢٨هـ / ٢٠١٧م. دار البشائر الإسلامية - بيروت / لبنان. و: إثبات ما ليس منه بُدِّلَ لِن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمُد؛ تأليف: أبي العباس أحمد العزفي السبتي (ت ١٢٣٦هـ). تخريج ودراسة: محمد الشريف. ط ١: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. المجمع الثقافي - أبوظبي / الإمارات العربية المتحدة. ومن الدراسات المعاصرة: المكاييل والأوزان والنقود العربية؛ تأليف: محمود الجليلي (ت ٢٠ ذي الحجة ١٤٣٢هـ / ١٦ نوفمبر ٢٠١١م). ط ١: ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م. دار الغرب الإسلامي - بيروت / لبنان. وكتب المهندس: غالب محمد كُرَيْم ملحقًا بالموازين والمكاييل والأطوال؛ في آخر كتاب: إفادة السادة العُمد بتقرير معاني نظم الرُّبْد؛ تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت ١٢٩٨هـ). ط ١: ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٦م. دار المنهاج - جدة / المملكة العربية السعودية. ص ٧١٣ فما بعدها. ويمكن الاستئناس بالمعاجم الاقتصادية العامة، مثل: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء؛ تأليف: نزيه حمّاد. ط ١: ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م. دار القلم - دمشق / سورية. و: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية؛ تأليف: محمد عمارة. ط ١: ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م. دار السلام - القاهرة / مصر. وقد سد الباحث العزيز الأزهر بن يوسف الراشدي ثغرة كبيرة في هذا الجانب بدراسته التي صدرت مؤخرًا بعنوان: «المقاييس في الأثر

٦. ذاكرة ألفاظ الحضارة:

نعني بها جميع الألفاظ التي استعملها الإنسان العُماني في حياته العامة من مأْكَلٍ ومَشْرَبٍ وملْبَسٍ ومسكنٍ ومَرْكَبٍ وما يتعلق بها، والحيوانات والنباتات، والحِرَف والصناعات وما يستعمل فيها من مواد، وكل ما يرتبط بحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية. والفرق بين هذه الألفاظ وسابقتها أن المصطلحات ألفاظٌ دارجةٌ على ألسنة الخاصة من العلماء والمؤلفين والشعراء، مما يتردد في كتب التراث. أما ألفاظ الحضارة فهي ألفاظٌ - في الغالب - دارجةٌ على ألسنة العامة. ومجال البحث فيها أصعب وأرحب؛ فصعوبتها تكمن في كون مصادرها شفوية في الغالب، مع وجود نصوص تراثية قديمة يُستأنس بها في هذا الجانب. ورحابتها تتمثل في اتساع نطاقها وشمولها حياة الناس العامة بجميع جوانبها، ولذا أقرَّ اللغويون المعاصرون بأن معالجتها أعسر من معالجة المصطلح، والاتفاق على المصطلح أيسر من الاتفاق على الألفاظ الحضارية، لِمَا في ذلك من اختلاف وجهات النظر في فهم الحضارة.

وحقل ألفاظ الحضارة العمانية في الحياة الاقتصادية يختلف عن سابقه في رصد الألفاظ التي يتداولها العامة في حياتهم اليومية، فيشمل ملبوسهم ومطعمهم ومشروبهم ومركوبهم، ويدخل فيه ألفاظ اللهجة

الإباضي المشرقي والمسائل الفقهية المتعلقة بها - معجم للأطوال والمكايل والموازن وتقديرها بالقياسات العصرية» (ط ١: ١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٥ م).

الدارجة المرتبطة بالاقتصاد. ومن ألفاظ الحضارة في التراث العماني الاقتصادي: أسماء الصنائع وأصحابها، فبعضها له خصوصية عمانية، ومنها: ألفاظ الزراعة؛ كأنواع الأراضي وتسمياتها، والمحصولات، وطرق الاستزراع، وهندسة الري، وأنواع الحصاد.

٧. ذاكرة العلوم والمعارف:

يرتبط هذا الحقل كثيرًا بما صار يُعرف عند الدارسين المعاصرين بتاريخ العلوم، وهو مجال يُعنى برصد نشأة العلوم وتطورها، ويستند على وصف حركة العلم وتقويمها عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة، للوقوف على عوامل تَقَدُّمه أو تَعَثُّره من جوانب عدة، ويُحصي النتائج المدون فيه. فعلى هذا يدخل ضمن هذا الحقل: جميع العلوم والمعارف، سواء كانت علومًا نظرية أو تجريبية، وحقوقها المتفرعة عنها، والكتب والمؤلفات التي دُوِّنت فيها.

ويمكن وصف هذا الحقل بأنه رصدٌ للحياة الثقافية، لأن (الثقافة) محصلة النتاج النظري للإنسان، في حين تقترب (الحضارة) أكثر من حياة الناس العملية، فهي محصلة النتاج المادي والتقني للإنسان، وهذا فرقٌ ما بين هذا الحقل وسابقه، «الثقافة هي طريقة التفكير، والحضارة ما تنتجه طريقة التفكير تلك». ومن شأن هذا الحقل أن يُعَلِّب التأريخ للفكر على التأريخ للحدث، لأن الفكر هو محرك الشعوب، وعليه تقوم الدول والحضارات، وبه ترقى الأمم.

وفي الجانب الاقتصادي يتناول حقل العلوم والمعارف كل ما تفرع عن علم الاقتصاد من فروع علمية، وما أُثِرَ فيه من مؤلفات عمانية وسجلات ووثائق. فمن الفروع: الاقتصاد العام للدولة؛ ميزانيتها وأجهزتها الإدارية الاقتصادية، وصادراتها ووارداتها، وبيت المال والزكاة، والحسبة والتسعير، وتنظيمات الأسواق، والقوانين المحلية، والنظام الجمركي (الفرضة)، ورواتب العمال والجند... ثم اقتصاد الأفراد، والمؤسسات كمؤسسة الوقف، والتشجير، والسبيل أو الأعمال الخيرية.

أما التآليف: فربما تكون المصنفات الاقتصادية المباشرة قليلة أو نادرة، لكن المطولات لا تُعَدُّ فصولاً رافدةً لهذا الجانب، وكتبُ النوازل حافلةٌ بتراث اقتصادي وفير. وينضم إليها: سجلات الأفلاج والأوقاف وقسمتها، ودواوين الجند، ووثائق المعاملات بين الناس، كالعقود والصكوك والوصايا وقسمة التركات.

وقد نقل الشيخ المؤرخ سيف بن حمود البطاشي في (إتحاف الأعيان) عَهْدَ الإمام خنبش بن محمد بن هشام إلى العلامة نجاد بن موسى لَمَّا جعله قاضياً يومَ الثلاثاء ٢٦ رجب سنة خمس مئة ونيّف^(٥). وفي العهد إشارات بديعة إلى تراتيب إدارية خوّلها الإمام لقاضيه، تنم عن حسن السياسة والتنظيم، وتوحي بمكانة سياسية كبيرة للقاضي.

(٥) انظر إتحاف الأعيان ١ / ٣٥٦، وراجع نسخة مخطوطة للعهد في مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي؛

ومما اشتمل عليه العهد مما يتعلق الجوانب الاقتصادية: فرائض الولاية ونفقاتهم، والمستخدمين معهم من أعوانهم، ومقادير الضيافة الرسمية للوفود، وأحكام النفقة من بيت المال والقرض منه، والمصروفات في عز الدولة وصلاحها في البر والبحر «من جميع الآلات والقرطاس والحديد»، وقبض الزكوات والصدقات، وتسليح الجند بالعتاد اللازم، ولوازم السجن والعقوبات، وفرائض العساكر، والإجازات المرضية والسفريّة، وبدل الأعمال الإضافية، ووكالات الأيتام والقصر، واستصلاح الأراضي وزراعتها، وتسخير الدواب اللازمة في خدمة الدولة...

وفي الدراسات المعاصرة يُعد الكاتب المستشار أحمد بن حمود المعمرى (ت ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) من أوائل العمانيين الذين التفتوا إلى هذا الجانب؛ من خلال مؤلفاته المتعددة، وأبرزها: «الإسلام والرخاء الاقتصادي في دول العالم الثالث (Islamism and Economic Prosperity in Third World Countries)»؛ كتيب بالإنجليزية استعرض فيه التطورات المتسارعة في عالم الاقتصاد، وانبساط الدول الناشئة خلف الدول الكبرى في توفير مواردها واحتياجاتها، وبيّن مغبّة ذلك وعواقبه، مع تقديم الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد المعاصرة في النظرية الإسلامية.

و«الاقتصاد في الإسلام (Economics in Islam)»؛ (ط ١: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. الناشر: Lancers Books - نيودلهي / الهند، New Delhi, India. 156 صفحة من القطع الصغير): كتاب بالإنجليزية متمم لموضوع

الكتاب السابق، أَصَلَ فيه النظرية الإسلامية الاقتصادية، وناقش المستجدات الاقتصادية في ضوء الأحكام الشرعية.

٨. ذاكرة المصادر والمراجع:

هذا الحقل أَشَبُّهُ بِمَسْجٍ وراقي (ببليوجرافي) لكل مرجع يُغَذِّي الذاكرة العُمانية، صغيراً كان أو كبيراً، كيفما تعددت أوعيته، كالمطبوعات، والمخطوطات، والوثائق، والمسكوكات، والكتابات الحجرية، والنقوشات، والصور، والمواد السمعية والمرئية، والأخبار الشفهية.

وقد يتداخل شيءٌ من عناصر هذا الحقل مع الحقول الأخرى، وكلُّ شيءٍ باعتباره، كالمطبوعات والمخطوطات، تَرِدُ ضمن هذا الحقل باعتبارٍ توثيقي، لكونها مصدرًا من مصادر الذاكرة، ويُشار إلى طبعاتها المتعددة، ونُسَخِها المتفرقة. وتَرِدُ في حقل العلوم والمعارف باعتبارٍ وصفيٍّ تحليلي، لكونها لبنَةً في صرح العلم الذي تنتهي إليه، ويُشار إلى سياقها التاريخي ومكانتها من التأثير والتأثير.

وحقلُ المصادر والمراجع هو نواة لمستودع وطني، يستقصي كل روافد الذاكرة العمانية، ويقتفي منابعها، ويضعها في متناول الباحثين والدارسين.